

مجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية : يجب تعزيز الدعم للإنشاء الفعال للمحكمة الجنائية الدولية

ترحب منظمة العفو الدولية بالالتزام المتجدد الذي قدمته مجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية بالتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما الأساسي)، وكذلك بالأبناء التي أفادت بأن المجموعة تخطط لدعوة المجتمع المدني للمشاركة في أنشطتها، لكن المنظمة حثت المجموعة على اعتماد خطة عمل تهدف إلى تشجيع التصديق على نظام روما الأساسي واتفاقية الامتيازات والحصانات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية ووضعها موضع التنفيذ.

وقد أعاد الإعلان (البيان) النهائي الصادر عن المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات مجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية (إعلان ساو تومي) والذي عُقد يومي 26 و27 يوليو/تموز 2004 في ساو تومي وبرينسيب، أعاد تأكيد الفقرة التي وردت في قرار العام الماضي. وشجع ذلك القرار، الذي اعتمده مجلس وزراء مجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية في 18 يوليو/تموز 2003، الدول التي لم تُدمج بعد القواعد الدولية لحقوق الإنسان في دساتيرها وتشريعاتها الوطنية، شجعها على القيام بذلك، فضلاً عن التصديق على نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما الأساسي).

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن مجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية يمكن أن تضطلع بدور مهم في ضمان عمل هذا النظام الجديد للعدالة الجنائية الدولية بفعالية في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن تعقب هذه المقاربة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية خطة عمل فعالة تكفل تصديق الدول الناطقة بالبرتغالية، والتي لم تفعل ذلك بعد، على نظام روما الأساسي واتفاقية الامتيازات والحصانات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، ووضعها موضع التنفيذ.

وتدعو منظمة العفو الدولية مجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية إلى إعداد خطة عمل، كمتابعة للفقرة الواردة حول المحكمة الجنائية الدولية في إعلان ساو تومي، وتحث جميع الدول الناطقة بالبرتغالية على :

- سن قانون تنفيذي فعال بشأن نظام روما الأساسي وغيره من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويجب تنفيذ هذه العملية في مشاورات تتسم بالعلانية والشفافية وتشمل المجتمع المدني؛
- التصديق على اتفاقية الامتيازات والحصانات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية ووضعها موضع التنفيذ في أسرع وقت ممكن؛
- مقاومة أية محاولات يمكن أن تمنع المحكمة الجنائية الدولية من ممارسة ولايتها القضائية؛
- تبادل المعلومات والتعاون بعضها مع بعض ومع المنظمات الحكومية الدولية والخبراء في صياغة القانون التنفيذي.

كذلك تحت منظمة العفو الدولية الأمانة التنفيذية لمجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية على إعداد خطة عمل شفافة، بالتشاور مع المجتمع المدني، لمساعدة الدول على التصديق على نظام روما الأساسي واتفاقية الامتيازات والحصانات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية ووضعها موضع التنفيذ. وفي هذا الصدد، تتطلع إلى تلقي نسخة من النص النهائي للقرار الذي اعتمده مجلس الوزراء حول دور المجتمع الدولي في دول المجموعة والمشار إليه في الفقرة 15(و) من إعلان ساو تومي، وإلى دراسة هذه النسخة.

الخلفية

تستجيب خطة العمل المقترحة لحاجة ملحة. وقد صادقت ثلاث دول فقط ناطقة بالبرتغالية (البرازيل والبرتغال وتيمور الشرقية (تيمور - لست)) على نظام روما الأساسي، رغم أن الدول الخمس الأخرى الناطقة بالبرتغالية (أنغولا والرأس الأخضر وغينيا بيساو وموزمبيق وساو تومي وبرينسيب) قد وقعت عليها. ورغم أن البرازيل شرعت في وضع مسودة القانون التنفيذي، فإن الرأس الأخضر قد أدمجت كما ورد بعض الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، مثل الإبادة الجماعية، في قانون العقوبات الجديد الذي بدأت العمل به. وتنتظر تيمور - لست في إدراج الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي في مسودة قانون العقوبات، بينما سنت البرتغال مؤخراً قانوناً تنفيذياً حول التكاملية، ولم تفعل أي من الدول الأخرى الناطقة بالبرتغالية ذلك بعد. وقد وقعت البرازيل والبرتغال وحدهما على اتفاقية الامتيازات والحصانات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على ☐☐ رقم: 44 20 7413 5566

منظمة العفو الدولية : 1 Easton St. London WC1X 0DW . موقع الإنترنت : <http://www.amnesty.org>

وللاطلاع على ☐☐ آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : <http://news.amnesty.org>